



جامعة الجميع الذكية
Everyone's Smart University

جامعة الجميع الذكية

كلية الإدارة

أثر الصادرات الغير نفطية

على الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية

(حوافز وعوائق)

إعداد

٢٠٢٢٠٠٥٦٨٦	عبدالرحمن الديبان	٢٠٢١٢٠٠٥٢١٩	أحمد دوشي
٢٠٢١٢٠٠٥٢٢٩	عمر شرواني	٢٠٢١٢٠٠٥٢٢٠	خالد خرمي
٢٠٢٢٢٠٠٥٩٤٩	هادي سلهي	٢٠٢٢٢٠٠٦١٩١	محمد خميس
٢٠٢١٢٠٠٨١٤	محمد الاحمري	٢٠٢٢٢٠٠٥٩٤٠	بدر ديباجي
٢٠٢٢٢٠٠٥٧٣٩	محسن جراب	٢٠٢١٢٠٠٥٢١٧	ماجد حداد

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

تهتم الدول سواء كانت نامية أو متقدمة بنموها الاقتصادي، ويعد من أهم أهدافها، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي، فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد في الدولة هو من بين أهم المؤشرات التي تفرّق بين تقدم الدول وتخلفها، وارتفاع دخل الفرد يعطي مؤشر على تحسن الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم، والعكس صحيح.

فالأنظمة الانتاجية تختلف من دولة إلى أخرى لذا لجأت بعض الدول إلى التخصص في تصدير المواد الخام بغية الحصول على العملة الصعبة لمواجهة احتياجات السكان المتزايدة.

فكلما كان هناك زيادة وتنوع في الصادرات كلما ضمنت الدولة الحصول على العملة الصعبة ولا تتأثر بانخفاض أو ارتفاع الأسعار لهذه المواد، ولا تعتمد على عدد محدود من الصادرات.

فبالقدر الذي تلعبه الصادرات في تسريع النمو الاقتصادي يرتبط هذا النمو بعدد وتنوع الصادرات فهناك صادرات تقليدية وهناك صادرات مصنعة فكلما كان هناك تنوع في الصادرات الغير تقليدية والمصنعة والتي يحتاجها السوق العالمي كلما ضمنت مردود جيد من العملة الصعبة.

فالمملكة العربية السعودية تعد من الدول التي أخذت بعين الاعتبار في الوقت الراهن وخاصة بعد تولي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورؤيته ٢٠٣٠ والتي هدفها الأساسي تنوع في الصادرات الغير تقليدية (النفطية) والاعتماد على تصنيع وإنتاج صادرات جديدة سواء كانت (زراعية –

صناعية – سياحية) بدلا من النفط حيث يتصدر قائمة الصادرات بنسبة أعلى ٩٥% من إجمالي الصادرات، مما يجعل اقتصاد المملكة رهنا وتحت تأثير تقلب السعر في السوق الخارجي، هذا مشهود للعيان أثناء انخفاض سعر النفط عام ٢٠٢٠ مما كان لها أثر كبير في انخفاض الصادرات وإعاقة حركة النمو بالمملكة، بل كانت مشكلة وعبأ كبير على الاقتصاد. فمن هنا لجأت المملكة وعلى رأسها ولي العهد بضرورة الاعتماد على صادرات أخرى ومتنوعة وغير تقليدية خارج قطاع النفط بالإضافة إلى أن النفط يعتبر من المواد الناضبة وغير متجددة وهو ما دفع بالمملكة بالتفكير الجاد والسريع بالاعتماد على الصادرات الغير نفطية ، وذلك باتباع استراتيجية ورؤية لتنمية الصادرات والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق .

فبدأت المملكة بدعم كل المؤسسات الصغيرة والكبيرة للوصول إلى أفضل منتج ليوافق الأسواق الخارجية، وعملت على تحسين نوعية المنتجات وذلك باستخدام أفضل وسائل التكنولوجيا في الصناعة والانتاج.

ومن خلال الطرح السابق تظهر إشكالية البحث في العنوان التالي:

إلى أي مدى تسهم الرؤية الجديدة في تنمية الصادرات غير النفطية بالمملكة العربية السعودية في اقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي كبري؟

ويكون السؤال الرئيس لهذا البحث هو :

- ما أثر الصادرات الغير نفطية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية؟ ومنه يتفرع الأسئلة الفرعية التالية:
- ما دور قطاع التجارة والصناعة في إحداث النمو الاقتصادي .

■ إلى أي مدى تسهم الصادرات الغير نفطية في النمو الاقتصادي بالمملكة؟

■ ما الدور الذي تؤديه المؤسسات الأهلية والغير حكومية في تنمية وزيادة وتنوع الصادرات الغير نفطية

■ ما مدى مساهمة المؤسسات الأهلية والغير حكومية في تحقيق النمو الاقتصادي بالمملكة ؟

فرضيات البحث:

- إن زيادة إنتاج الصادرات الغير نفطية لها أثرا إيجابية على النمو الاقتصادي بالمملكة .
- تنوع صادرات المؤسسات الأهلية وزيادتها يعزز النمو الاقتصادي بالمملكة.
- تلعب المؤسسات دورا محوريا في تنمية وزيادة الصادرات الغير نفطية ودخولها الأسواق الدولية المختلفة؟
- ظهور نتائج ايجابية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ في النمو الاقتصادي لها

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من عنوانه وهو أثر الصادرات الغير نفطية في الاقتصاد للمملكة، مما لها من دور كبير ومحفز للنمو الاقتصادي من جهة وجهة أخرى وضع المملكة العربية السعودية في اعتمادها الكلي في الماضي على النفط، مما كان له بعض الآثار السلبية عند انخفاض سعر النفط وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية عالمياً، ويزيد البحث من أهميته

إذ سلط الضوء على دور الصادرات غير النفطية (زراعة – صناعة- سياحة) في نمو الاقتصادي السعودي.

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى إبراز دور كل من :

قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية ودورها في زيادة النمو الاقتصادي.

قطاع الصناعة مع وجود وتوفر المواد الخام بكثرة ودره في زيادة النمو الاقتصادي.

قطاع التجارة وموقع المملكة الاستراتيجي وأثره في زيادة النمو الاقتصادي.

ودورة مؤسسات القطاع الخاص والأهلية في زيادة النمو الاقتصادي للمملكة .

الأسباب التي دفعتنا لدراسة البحث:

أسباب موضوعية: من المعلوم بمكان أن الاقتصادي هو عصب أي تنمية في أي دولة وتأتي المملكة العربية السعودية بمكانتها بين الدول وفي العالم وبالتالي موضوع النمو الاقتصادي والعوامل المؤدية إلى زيادته هي التي تشغل بال القادة والحرص الشديد منهم على زيادة النمو الاقتصادي وتوفير البدائل وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على النفط. ويرجع السبب في اختيار هذا العنوان لتأكيد دور المصادر الغير نفطية في تحقيق زيادة الاقتصاد بالمملكة .

أسباب ذاتية :

وبحكم دراستنا في مجال الإدارة وهي مجال يهتم بتطوير وتنمية الموارد الاقتصادية والعمل على حسن توزيعها توزيعاً عادلاً .

الدراسات السابقة :

يوجد العديد من الدراسات والأبحاث العلمية التي تهتم بهذا المجال وتعمل على زيادة النمو الاقتصادي للدول ومن أهم هذه الدراسات الآتي:

دراسة عبدالله بن سليمان السكران، (٢٠٠١م) بعنوان: "علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربي).

الدراسة الثانية: حسن صديق، (٢٠٠٤م) بعنوان " العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان (دراسة قياسية)".

الدراسة الثالثة: وصاف سعيدي، (٢٠٠٢)، بعنوان: " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة إلى حالة الجزائر".

منهج البحث:

اتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف المفاهيم النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وكيفية تنمية الصادرات الغير نفطية وإبراز دور المؤسسات الأهلية والغير حكومية في تحقيق النمو الاقتصادي بالمملكة والذي يستدل بالأرقام ويعمل على تحليلها والتعليق عليها مستخدماً بعض المؤشرات الإحصائية كالارتباط ومعامل التحديد وميل خط الاتجاه العام باستخدام برنامج الإحصاء Spss وبرنامج Excel

حدود البحث:

الحدود المكانية: يقوم البحث الحالي بدراسة اثر الصادرات الغير نفطية على نمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: سوف يتناول البحث في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠م إلى ٢٠٢٠م. حجم العينة (٢٠ سنة) .

خطة البحث : تم تقسيم البحث إلى الآتي:

مقدمة .

الفصل الأول: قطاع الصناعة في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي .

الفصل الثاني: قطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: صيد الأسماك في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

الخاتمة : وبها أهم النتائج والتوصيات.

المراجع والمصادر .

فهرس الموضوعات .